

الـ15 عاماً القادمة ستكون "حرجة" من زاوية هبوط إيرادات النفط

«الشال»: السياسة المالية للكويت تهدد بدخولها مصيدة الاقتراس من السوق العالمي

خط التنمية وبرامج الحكومة في تنويع مصادر الدخل جاءت نتائجها أقل من الصفر

نقطة في الحكومة وفيما تقدمه من بيانات. لذلك نتمنى الوصول إلى توافق جناحي الإدارة العامة على تسمية جهة أو جهات محايدة، ولكن أجنبية، لا علاقة لها بحثثات السياسة المحلية، ولتعلم لهما اسقاط رقمي بسيط على المستقبل لمعرفة كم هي التكاليف الباهظة التي سوف يدفعها غالبية الشعب حال اصطدام الكويت بحائط، فقرارهما اليوم هو الحد الفاصل ما بين ازدهار أو دمار البلد. مؤشرات نقدية واقتصادية (يوليو - سبتمبر 2022)

تذكر النشرة الإحصائية الفصلية (يوليو - سبتمبر 2022) المركزي المنشورة على موقعه الإلكتروني، بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تستحق المتابعة وتوثيق تطوراتها. ومن ذلك مثلاً، أن أسعار المستهلك في الربع الثالث من عام 2022 سجلت ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبتته نحو 0.6%، إذ بلغ معدلها نحو 125.6 (سنة 2013=100) مرتفعاً من معدل نحو 124.9 في الربع الثاني من العام ذاته، ويعزى ذلك إلى غلبة تأثير الارتفاع في أسعار الأغذية والمشروبات من معدل نحو 132.9 إلى معدل نحو 135.1 (+1.7)%.

وتشير النشرة إلى ارتفاع المعدل الكوزون للفائدة على الودائع من نحو 1.424% في الربع الثاني من عام 2022 إلى نحو 1.590% في الربع الثالث من عام 2022، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 11.7%. وارتفع كذلك المعدل الكوزون للفائدة على القروض من نحو 4.024% للفترة نفسها، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 7.8%.

وبلغ حجم ودائع البنوك المحلية نحو 35.959 مليار دينار كويتي، منخفضاً من مستوى 36.237 مليار دينار كويتي في نهاية الربع الثاني، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 0.8%. وأخيراً، ارتفعت مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص إلى نحو 43.657 مليار دينار كويتي، من نحو 43.130 مليار دينار كويتي في نهاية الربع الثاني، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 1.2%.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، بينما ارتفع مؤشر كمية الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 657.9 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 4.7 نقطة ونسبته 0.7% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما منخفضاً بنحو 0.7 نقطة أي ما يعادل 0.1% عن إقفال نهاية عام 2022.

حجم ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية انخفض إلى 35.959 مليار دينار خلال الربع الثالث من 2022

في استقالتها الأسبوع الفائق مثال قريب لحكومة أنفقت 4 مليار دينار كويتي في شراء الولاءات، بينما استقر أراما يضمه الصحافة والإنتاج.

وحثي لو تغاضينا عن تبني سيناريو بات مؤكّد حول ضعف مستقبلي لأسعار وإنتاج النفط، يتضح بالأرقام بأن سيناريو مكرر أو استنساخ للماضي لإدارة المالية العامة على خطورتها الجسيمة، بات أمراً مستحيلًا. وفي سيناريو مخفف سوف نعتمد اسقاط من التاريخ على المستقبل لنمو النفقات العامة بدءاً من معدل متواضع وهو 18.2 مليار دينار كويتي وهو معدل الإنفاق السنوي للسنوات الخمسة عشر الفاتئة، وسوف تبقى معدل لنمو تلك النفقات هو الأدنى في السيناريوهات التاريخية السابقة، أو زيادة بنحو 62% للسنوات الخمسة عشر القادمة. حينها سوف تحتاج الكويت إلى إيرادات نفطية حدود 30 مليار دينار كويتي بحلول السنة المالية 2036/2037، استحالة لو اعتدنا نفقات الأساس بمستوى السنة المالية الحالية البالغة 23 مليار دينار كويتي، وحق هذا السيناريو، تحتاج الكويت إلى 37 مليار دينار كويتي لتغطية نفقاتها العامة بحلول السنة المالية 2036/2037.

والأمر سوف يكون أسوأ لو اعتدنا سيناريو أكثر احتمالاً للتحقق وأخذنا في الاعتبار الضغوط المؤكدة على أسعار وإنتاج النفط. ذلك سوف يقود الكويت إلى خيارين، الخيار الأول هو السحب من احتياطي الأجيال القادمة، وهو خيار يعني تآكل يتسارع لأضلع مع انحدار متصل لإيراداته، والخلاف يبقى حول وقت نزوحه كما حدث بسهولة الإحتياطى العام سابقاً، وليس حتمية. الخيار الثاني هو دخول مصيدة الاقتراس من السوق العالمي، وبمرور الوقت يكبر بند أصل سداد القروض وقوائدها ضمن مكونات الإنفاق العام، والنماذج الفاشلة في العالم حولنا التي تبنت هذا السيناريو أكثر من هذا، ومعها تفقد البلد استقلاليتها واستقرارها.

السياسات المالية للكويت قادتها للأسف إلى حصاد لعنة مواردها بدلاً من نعمتها، واستمرار تلك السياسات على خرابها بات مستحلاً، ومن أجل بعث الأمل في احتمالات الإصلاح، سوف نفترض أن السياسات المالية السابقة جاءت نتيجة سوء تقدير حكومي في معظمها وليس سوء نية. وسوف نفترض أيضاً بأن توجهات الغالبية النيابية مصرها نقص في الحقائق والمعلومات، أو ضعف



الرؤية المستقبلية الاقتصادية للكويت "ضبابية"

بناء رأس المال البشري، أو مستوى الخدمات العامة، ولكن استمرار نمو تلك النفقات على فسادها وردائها حتى لو قبلنا به، بات مستحلاً كما نعرض له في الفقرة اللاحقة.

المالية العامة إلى أين؟ الكويت بلد مالية عامة ومالية عامة غير مستدامة، تعتمد بشكل شبه كلي على بيع أصل ناضب واستبداله بنقد، ذلك النقد ساهم في تمويل نفقاتها العامة بمعدل 90% على مدى 60 عاماً، وكان تمويله للنفقات العامة بنسبة 87% للحقبة الأولى، وارتفع إلى 93% للحقبة الثانية ثم 88% للحقبة الثالثة، وانتهى بنسبة 90% للحقبة الرابعة. ذلك يعني أن الهدف الثابت في كل خطط التنمية وبرامج الحكومة السابقة في تنويع مصادر الدخل، جاءت نتائجه صفر أو أدنى قليلاً. فقد اختارت الإدارة العامة للبلد مبدأ اقتسام ثروتها الناضبة بدلاً من تنميتها. مبدأ اقتسام ثروة البلد هدفه خائب وهو شراء استقرار الكراسي، ولكن حتى هذا الهدف الخائب لم يشتر استقرار الحكومات المتعاقبة، ولنا

الغزو وتكاليف تمويل الحرب وإعادة بناء ما دمرته، ومن جانب آخر بسبب تغير إيجابي في نوعية القائم على المالية العامة، ولكنه كان وعي مؤقت. ورغم ذلك، كانت حقبة بلغ فيها معدل الإيرادات النفطية نحو 112% من جملة النفقات العامة، وكانت أسعار النفط قد تلقت دعماً كبيراً في بدايات العقد الأول من الألفية الثالثة.

الحقبة الأخيرة (2007/2008 - 2021/2022) كانت الأسوأ من زاوية الإنفلات المالي من ناحيتي القيمة وحجم الفساد ضمنه، وغالبية فضاء الفساد الكبرى التي نعرفها حالياً جاءت من رحم تلك الحقبة وإن مهدت لها الحقبة السابقة في قضايا سرقة الاستثمارات وناقلات النفط. وبلغ معدل النفقات العامة فيها 18.210 مليار دينار كويتي مرتفعاً بنحو 3.6 ضعف عن معدل الحقبة التي سبقتها، حدث ذلك كما أسلفنا رغم تعرض سوق النفط لثلاث نكسات، وكل مصارف تلك الأموال انحدرت في إنتاجيتها، سواء إن كان على مستوى

المعدل السنوي للنفقات العامة لنحو عشر أضعاف مستشفي حكومي في عام 1949، كما وضعت أسس البناء للسنوات التالية في أول خطة لها. وفي خمسينات القرن الفائت وضعت الكويت أسس البناء البشري، ورصد لأول خطة تنمية 90 مليون جنيه إسترليني في النصف الأول من 1959 كان في مدارس الكويت 45 ألف طالب وطالبة موزعين على 27 ألف طالب، و18 ألف طالبة، وتم بناء ثانوية الشويخ العامة والبنى التحتية.

الحقبة الثالثة (1993/1994 - 2006/2007) كانت حقبة فيها بعض الصحافة في جانب السيطرة على حجم النفقات العامة وليس مصارفها أو استخداماتها، وبلغ فيها المعدل السنوي للنفقات العامة نحو 5.025 مليون دينار كويتي بزيادة بنحو 62% عن معدل الحقبة السابقة لها. وسبب ضعف النفقات في جانب منه كان خسارة الكويت نحو 65% من حجم احتياطي الأجيال القادمة بسبب

1950، وأول مصارفها كانت إنشاء الكويت أول مستشفى حكومي في عام 1949، كما وضعت أسس البناء للسنوات التالية في أول خطة لها. وفي خمسينات القرن الفائت وضعت الكويت أسس البناء البشري، ورصد لأول خطة تنمية 90 مليون جنيه إسترليني في النصف الأول من 1959 كان في مدارس الكويت 45 ألف طالب وطالبة موزعين على 27 ألف طالب، و18 ألف طالبة، وتم بناء ثانوية الشويخ العامة والبنى التحتية. أول صندوق سيادي في العالم، وقام القطاع الخاص بدوره في صناعة النشاط الاقتصادي بتأسيس أول بنك تجاري وثلاث شركات متخصصة في قطاع النفط، وشركة طيران وشركة مطاحن وشركة سينما، وكانت بداية تنويع حقيقي لمصادر الدخل. في الحقبة التالية (1976/1977 - 1992/1993)، ارتفع

البلاد ستحتاج 37 مليار دينار لتغطية نفقاتها العامة بحلول السنة المالية 2037/2036

والنقدية، ثم انتكاسة حريف 2014 واستمرت معاناته حتى أواخر ذلك العقد، ثم أصيب بنكسته الثالثة إبان جائحة كورونا، وتعافى بسبب بدء رواج أداء الأوكرائية وغطت إيراداته 103% من إجمالي النفقات العامة، ومعظم الدعم جاء لأسباب استثنائية في السنتين الأخيرتين، وخلال تلك الحقبة انفلتت تماما السياسة المالية المحلية، وأعلنت الحكومة رسمياً احتمال عجزها عن دفع الرواتب والأجور في صيف عام 2020.

والسنوات الخمسة عشر القادمة (2022/2023 - 2036/2037) سوف تكون سنوات حرجة من زاوية هبوط إيرادات النفط، وزاوية الضغوط الطبيعية لزيادة النفقات العامة، وفي شق الإيرادات النفطية، والتي جانب مخاطر أداء الاقتصاد العالمي الضعيف شاملاً الصين، سوف يتعرض النفط لحرب مماثلة لما تعرض له بعد وقف تصدير النفط العربي للغرب في أكتوبر 1973 والذي انتهى بانقراض أوبك نتيجة صراع أعضائها على حصص الإنتاج، كما سوف يتعرض لحرب بيئية وأخرى من تقنيات الوقود البديل، والوحي المبكر بنك الحقيقة وما تتطلبه من ضبط لمصارف تلك الإيرادات، ومن أجل مستقبل مئات الألوف من الشباب القادمين إلى سوق العمل إلى جانب متطلبات حياتهم الضرورية الأخرى، سوف يصعب

الفاصل ما بين الاستقرار أو الضياع، هو مضمون ما نتخذه من قرارات اليوم في حصة إنفاق الإيرادات العامة. في ملاحظة مسار النفقات العامة لنفس الحقبة الأربع المذكورة في الفقرة السابقة، نلاحظ أن النفقات العامة مجرد متغير تابع بشكل شبه كامل في ارتفاعها مع كل ارتفاع في الإيرادات النفطية، ولكنها غير مرنة ولا تنخفض وإنما ترتفع في معدلها حتى في حالة انخفاض إيرادات النفط. ففي الحقبة الأولى (1961/1960 - 1976/1975)، كان معدل النفقات العامة 112% من دينار كويتي سنوياً، وكانت مصارف تلك الأموال نظيفة وحصيفة، فكان التعليم والخدمات الصحية والبنى التحتية وغيرها أفضل، فالفاقد بسبب الفساد أو سوء الإدارة كان ضئيلاً إن وجد. وكانت حصة متصلة من الفترة التي سبقتها، فإجمالي دخل الكويت من النفط كان 3.5 مليون جنيه إسترليني للفترة 1945-

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أنه في علم المالية العامة التقليدي، الإيرادات العامة في معظمها إيرادات ضريبية، وحتى تكون تلك الإيرادات نامية ومستدامة، لا بد من ضمان بيئة أعمال منافسة، ولا بد من العمل على ضمان نشاط اقتصادي متمامي على الدوام. ففي بريطانيا مثلاً، نصيب مساهمة الدخل الضريبي 74%، ومثلها في ستغافورة، ترتفع في السويد إلى نحو 83%، وتنخفض في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 65%، وفي دول نفطية مثل النرويج تبلغ نحو 77%، وفي الاقتصاد السعودي وهو في بدايات مشروع تنويع مصادر دخله، تبلغ نحو 33%.

في الكويت، ليس هناك اقتصاد، هناك مالية عامة لا ينطبق عليها تعريف المالية العامة في علم المالية العامة، تمول الضريبة نفقاتها العامة بنسبة 2.5% فقط، وصلب إيراداتها العامة هي استبدال أصل بنقد، أي استبدال دولار أمريكي، لذلك تصبح مخاطره عالية إن لم تستثمر حصيلتها في خلق مصادر دخل بديلة، وهو ما فشلت الكويت فيه على مدى السنين سنة الماضية. أفضلها كان الربع الأول من تلك السنين سنة الممتد من السنة المالية (1961/1960 - 1975/1976)، فيها بلغت الإيرادات العامة النفطية نحو 195% حجم النفقات العامة، لذلك كانت حقبة تعززت فيها احتياطات الكويت المالية ونهايتها شهدت إنشاء صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وكانت الحقبة الأفضل منذ الاستقلال.

عكسها تماماً كانت حقبة السنوات الخمسة عشر التالية (1977/1976 - 1992/1993)، فبعد ارتفاع شديد لأسعار النفط إبان الثورة الإيرانية في عام 1979 و1980، انتكس سوق النفط أسعاراً وانساحاً حتى انفرطت منظمة أوبك في ديسمبر 1985، وزامت بدء انقلاط السياسة المالية ما ضعف من معدل الإنفاق السنوي لتلك الحقبة ليصبح 10 أضعاف مستوى الحقبة التي سبقتها. أصاب الرواج سوق النفط بعدها بسبب ظاهرة النمو الصيني غير المسوق في فترة الخمسة عشر سنة اللاحقة (1994/1993 - 2006/2007) رغم انتكاسة نمور آسيا في عام 1997، وعوضه لاحقاً رواج اقتصاد عالمي اصطناعي في بداية الألفية الثالثة بسبب انفلات السياسات النقدية والذي انتهى بإزمة عام 2008 الكبير، وخلاها بلغت إيرادات النفط 112% حجم النفقات العامة التي طالبها بعض الانضباط في تسعينات القرن الفائت، ولم يزد معدل نمو نفقات تلك الحقبة سوى بنحو 62% عن معدل الحقبة السابقة لها. وفي حقبة الخمسة عشر سنة الأخيرة (2008/2007 - 2021/2022) أصيب سوق النفط بثلاث نكسات، الأولى بعد سبتمبر 2008 ولكنه تعافى منها سريعاً بسبب تعافى الاقتصاد العالمي بفعل التوسع الشديد للسياسات المالية

رقم	اسم الشركة	2022 %	19/01/2023 %	26/01/2023 %		
1	بنك الكويت الوطني	2.2	827.2	0.1	844.4	845.2
2	بنك الخليج	1.6	267.9	4.3	261.1	272.2
3	بنك التجاري الكويتي	0.0	516.0	(1.6)	524.3	516.0
4	بنك الأهلي الكويتي	5.2	233.9	1.5	242.5	246.1
5	بنك الكويت العربي	3.6	232.0	4.7	229.6	240.3
6	بنك الأهلي المتحد	(0.7)	361.1	0.0	358.5	358.5
7	بنك برهان	3.3	295.9	(1.8)	311.2	305.6
8	بنك الكويت الوطني	1.3	3418.9	1.7	3405.2	3461.5
9	قطاع البنوك	1.8	794.6	0.7	803.6	808.9
10	شركة التأمين التجارية	(2.5)	129.2	1.2	127.0	128.5
11	شركة التأمين العامة لكويت	(2.1)	297.6	(1.3)	295.2	291.5
12	شركة التأمين العامة	3.8	298.2	2.5	302.0	309.6
13	شركة التأمين التجارية	1.8	387.4	(1.7)	401.3	394.4
14	شركة التأمين العامة	7.1	114.8	7.8	114.1	125.0
15	قطاع البنوك	1.8	220.0	0.8	222.2	224.0
16	شركة الكويت للتأمين	2.5	115.5	0.3	118.0	118.4
17	مجموعة الخليج للتأمين	(0.4)	880.6	0.0	879.8	879.8
18	شركة الأمانة للتأمين	3.4	206.2	5.3	203.4	213.2
19	شركة برونيا للتأمين	(5.0)	106.6	(2.5)	109.9	101.3
20	قطاع التأمين	1.0	268.7	1.0	268.7	271.3
21	شركة عذراء الكويت	1.9	204.2	2.8	202.5	208.0
22	شركة عذراء الكويت	1.4	155.0	(1.5)	159.6	157.2
23	شركة الكويت العامة للتأمين	(18.4)	458.9	1.3	369.7	574.4
24	شركة التأمين العامة	6.0	2,175.0	1.9	2,264.0	2,306.4
25	قطاع التأمين	(3.9)	305.2	1.5	288.9	293.2
26	مجموعة الخدمات الترميمية (البحرية)	(2.9)	296.8	(2.3)	300.9	294.1
27	شركة الكويت العامة للتأمين	(5.8)	336.2	1.0	313.6	316.6
28	قطاع التأمين	0.8	485.6	4.5	468.4	489.6
29	شركة السند القومية الوطنية	(1.7)	269.2	0.4	264.9	266.0
30	شركة الخليج للتأمين العامة	5.3	596.3	9.1	597.0	627.7
31	شركة الخليج للتأمين العامة	(17.5)	5,608.6	1.7	4,950.0	4,627.9
32	شركة التأمين العامة	(2.6)	1,018.8	0.3	1,009.4	1,012.5
33	شركة الخليج للتأمين العامة	(11.5)	45.6	(10.4)	45.1	38.6
34	قطاع التأمين	(10.5)	1,635.0	1.3	1,445.2	1,463.5
35	شركة قطر وتعمير الكويت	(1.9)	91.7	(1.9)	91.7	90.0
36	قطاع التأمين	(0.1)	437.0	(0.1)	437.0	436.6
37	شركة أو الكويت للتأمين العامة	0.0	708.6	0.0	708.6	708.6
38	شركة أو الكويت للتأمين العامة	0.0	181.8	0.0	181.8	181.8
39	شركة أو الكويت للتأمين العامة	(0.1)	658.6	0.7	653.2	657.9

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة